

## آليات ممارسة السلطة السياسية في الجزائر

### الملخص :

خلافا للدول المتطورة التي يخضع فيها انتقال السلطة للشكلية القانونية ، فإن مجتمعات العالم الثالث - ومنها الجزائر - إن الصراع على السلطة ليس تنافس أفكار وفلسفات ، بل هو عبارة عن صراع جماعات في مجتمع تكون فيه السلطة بمثابة غاية في حد ذاتها . ولهذا تستغل هذه الجماعات الدين أو العشائرية لتشكيل تحالفات تستند عليها للوصول إلى السلطة ضمن استمرارية التخييل الجماعي .

أ.مدان محمد

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة - تلمسان -

إن انتقال السلطة في المجتمعات كاملة النمو التي استطاعت أن تبني مؤسسات دولها وأصبحت مقاليد الحكم فيها مستقرة ، وأقصد بها المجتمعات الغربية التي تعتبر الحداثة السياسية فيها عبارة عن بناء تاريخي ، يقوم أساسا على الحقوق الطبيعية للفرد ، التي خضع لها السياسي في الغرب من منظور الشكلية القانونية . فهي تقتضي أن يكون الانتقال في السلطة سلميا عن طريق ممثلين يكون تفويضهم مؤقتا لا عن طريق العنف الجسدي والقوة ، وبالعكس من ذلك نجد في بلدان العالم الثالث ، أين تسيطر المبادئ الإيديولوجية المشتركة بين الجماعة حيث أن السلطة تتموضع ضمن استمرارية التخييل الجماعي ، إن السلطة تستولي عليها جماعات تعتقد أنها الأكثر قابلية وقدرة على الدفاع على الجماعة وقيمها ، وهو الشيء الذي يفسر الصراع الميكانيكي من أجل السلطة حسب تعبير الهواري عدي : "إن السلطات القائمة في دول العالم الثالث، حتى وإن كانت تقع ضمن استمرارية القيم الإيديولوجية السائدة، بحاجة لممارسة الضغط كي تحافظ على نفسها وذلك بسبب الصراع الميكانيكي من أجل السلطة . وأقصد بهذا الأخير المنافسة التي خضع لها الأفراد، وذلك ليس لكي يقوموا

بتغيير الأساسيات الإيديولوجية للسلطة القائمة بل فقط من أجل تغيير الأفراد الحائزين لها ، لأن الأبطال يعتقدون أنهم أكثر قدرة على تسيير الجماعة " 1 .

فالصراع على السلطة في دول العالم الثالث إذن ، ليس تنافس أفكار وفلسفات ، بل هو عبارة عن

صراع جماعات في مجتمع تكون فيه السلطة بمثابة غاية في حد ذاتها . ولهذا تستغل هذه الجماعات الدين أو العشائرية لتشكيل تحالفات تستند عليها للوصول للسلطة .

والمجتمع الجزائري ، شأنه شأن العالم الثالث ، ومن خلال تركيبته البشرية للسلطة التي غلب على أصولها الطابع الريفي والمستندة على التجنيد الجهوي لأفرادها ، فإن الصراع على السلطة ليس رهان مشاريع إيديولوجية مختلفة ، بل السلطة هي وحدها الرهان .

لهذا نلاحظ أن مختلف الصراعات بين مختلف التكتلات والتحالفات التي شهدتها على الجزائر لم تكن صراعات اجتماعية مبنية على تنافس الأفكار ، بل أن الطبقة السياسية على مختلف مشاربها متفقة على استمرارية الإيديولوجية السائدة ، المبنية على التخييل الجماعي للمجتمع ، والذي يستمد مرجعيته من الثوابت الوطنية . بل أن الصراع كان أساسا بين مراكز القوى داخل الجماعات المنتمية إلى إيديولوجية واحدة حيث الوصول إلى سدة الحكم كان هو الغاية في حد ذاته .

إن التقوية مراكز القوى وتدعيمها كان يتم عن طريق التحالفات بين مختلف الأطراف المتصارعة بهدف السيطرة على الحكم . إلا أن هذا الصراع والسباق نحو السلطة لم يكن مفتوحا أمام كل الطبقة السياسية الجزائرية ، بل كان منحصرا داخل الكتلة التي تسيطر على وسائل العنف ، حيث أي محاولة سباق نحو السلطة خارج إطار الجيش يكون مصيرها الفشل .

لكن ما طبيعة هذه التحالفات والجذور الاجتماعية التي ولدتها ؟ هل هي إحياء للعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي ؟ هل تنطبق عليها النظرية الخلدونية في العصبية . أم تجد جذورها في الأجهزة المسيرة لجهة التحرير الوطني ؟

في اعتقادنا أن هذه التحالفات لم تكن مبنية على العلاقات الزبائنية على مستوى قيادتها على الأقل ، وإنما كانت تحالفات ظرفية ، تحمل بذور التصدع في تشكيلتها لأن كل واحد من مؤسسيها استعملها كوسيلة للانفراد بالسلطة . ورغم ذلك ، فإن الطابع الجهوي والعلاقات الزبائنية لم يخلو منها . حيث استغل كل تحالف الطبيعة الريفية للتشكيلة البشرية للحيش ، التي مازال يسيطر عليها طابع القبلية والعروشية ، وعملت على تقوية صفوفها ، عن طريق جذب مناصريها على أسس جهوية " لم تعد التحالفات على صورة الجماعات التقليدية ذات الأسس العرقية ولا تحالفات حرب بل لها عناصرها الخاصة في الأجهزة المسيرة للثورة ، لكن لتقوية وقعها تعمل على جذب مناصريها على أسس جهوية وتجعلهم يشاركون على أشكال مختلفة مقابل فضلات الموائد " 2.

ولتوضيح ميكانيزمات هذه التحالفات سوف ندرسها على ثلاث مراحل تاريخية للدولة الجزائرية :

أ. من 1954 إلى 1962

ب- من 1962 إلى 1978

ج- من 1979 إلى 1988

أ- من 1954 إلى 1962 :

تعدّ الثورة التحريرية الجزائرية وليدة الخطاب الشعبي الذي أنتجته الحركة الوطنية والمرتكز أساسا على إحياء القيم الإيديولوجية المشتركة بين الجماعة وذلك لتكريس وجود تالامة الجزائرية المختلفة عن الأمة الفرنسية .

إن هذا الخطاب التوحيدي الذي يلغي التناقضات الاجتماعية داخل المجموعة الوطنية ، لا يلغي المنافسة على السلطة بين مختلف الفاعلين السياسيين. لكن هذا التنافس كان في حدود ضيقة بين النخبة بعيدا عن الجماهير الشعبية العريضة وفي إطار نفس القيم الإيديولوجية

السائدة لأن المساس بهذه القيم يعد خيانة للأمة . أي أن هذا الصراع لم يكن من أجل تغيير الأساسيات الإيديولوجية القائمة بل من أجل تغيير الأفراد الحائزين لها .

لكن رغم تركيز السلطة في دائرة ضيقة ، فإن مشكل الانسجام في السياسة الداخلية للثورة الجزائرية كان مطروحا بحدة ، حيث أن القرارات المتخذة على مستوى قيادة وجيش التحرير لم تكن بالضرورة تعبيرا عن الإرادة العامة ، لكن لعبة التحالفات هي التي كانت تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات . وما كان يسمى بالقيادة الجماعية ما هو في الحقيقة إلا تجميع لإرادات فردية وما تبني مبدأ القيادة الجماعية من طرف قادة الثورة إلا نتيجة لحساسيتهم من بروز وجه جديد للانفراد بزعامة الثورة . وحسب الهواري عدي : " إن أي طموح للانفراد بالزعامة يشكل المسببات الأساسية للانشقاقات العميقة التي طبعت الحرب التحريرية من 1954 إلى 1962 " 3 .

إن السباق نحو السلطة وتشكيل التحالفات والكتل المتصارعة نشأ مع بداية الثورة التحريرية وجبهة التحرير الوطني ، ففي بداية الخمسينات ، ونتيجة للمأزق المسدود الذي وصل إليه النضال السياسي . ضربت حزب الشعب أزمة حادة قسمته إلى ثلاث تيارات : (المبصليين ، المركزين وأنصار العمل الثوري المسلح )

وقد أدت هذه الأزمة على انتصار التيار الأخير . وذلك بتفجيره للثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 . وتأسيس جبهة التحرير الوطني ، كمنظمة وحيدة تتكلم باسم كل الجزائريين وتعبر عن طموحاتهم في الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية .

والعامل المشترك بين أغلبية مفجري الثورة أنهم ينتمون إلى المنظمة السرية (OS) مما جعلهم التيار الأكثر تنظيما وهيكلية وانسجاما ، كذلك استيلائهم على قواعد الإمداد لهذه المنظمة ( أي سيطرتهم على وسائل العنف )

نتيجة لهذه المشروعية التي اكتسبها بسبقهم في تفجير الثورة ، أعلن مؤسسو جبهة التحرير الوطني ، عن إلغاء كل التيارات الأخرى للحركة الوطنية وتنصيب أنفسهم ناطقين وحيدين باسم الجزائر وشعبها ، وذلك بفتحهم باب الانخراط في صفوف الثورة للأفراد لا

للتنظيمات السياسية . بهذا يمكن القول بأن جبهة التحرير الوطني ليست جبهة لأنها ألغت كل التنظيمات السياسية . وليست حزبا سياسيا حاملا للإيديولوجية معينة . وإنما مؤسسوها كانوا مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقة حميمة بانتمائهم إلى المنظمة الخاصة . وحيثهم في قيادات حزبهم . وحسب رأي الأستاذ حمداني: "تاريخ جبهة التحرير

ر الوطني هو تاريخ مجموعة من الرجال تصرفوا كأشخاص لا كحاملين أفكار" 4 . هذا ما جعل جماعة 21 تسيطر على مجريات الثورة وعلى قيادتها إلى حين تغيير موازين القوى وسيطرة تحالف آخر .

إلا أن الشساعة الجغرافية للإقليم الجزائري ، وصعوبة انطلاق الثورة الجزائرية المتميزة بقلة الإمكانيات والضغط العسكري الفرنسي المركز عليها ، جعل عملية الاتصال وتنسيق المواقف بين قادتها مستحيل . خاصة بعد استقرار محمد بوضياف المكلف بالتنسيق بين المناطق في الخارج . كل هذه الصعوبات جعلت من قادة المناطق - التي أصبحت فيما بعد تسمى ولايات - يتصرفون بكل حرية وحسب ما تمليه ظروف الميدان .

إن المناطق أو الكيانات الجغرافية المتميزة حتى في طريقة توزيعها بالطابع الجهوي ، والذي يظهر بوضوح في مناطق القبائل والأوراس والناماشة والشمال القسنطيني . تميزت بالطابع الشخصي ونظرة قادتها سواء في طريقة تسييرها أو علاقتها مع السكان 5 .

الشيء الذي أدى إلى اعتبار القادة العسكريين لولاياتهم بمثابة إقطاعيات خاصة به. مما كرس النزعات الولائية wilayisme ، التي أصبحت وسيلة للتفاوض من مركز قوة في سياق السباق نحو السلطة بين مختلف الكتل المتصارعة .

غير أن مؤتمر الصومام وإن أعطى للثورة قاعدة تنظيمية وأرضية إيديولوجية ، إلا أنه كرس الانقسامات في صفوف قيادة الثورة حيث يظهر هذا المؤتمر - بالتوصيات التي صدرت عنه كمبدأ أسبقية الداخل على الخارج وأسبقية السياسي على العسكري - كأنه جاء لتكريس هيمنة كتلة على الكتل الأخرى 6.

لقد كرس هذا المؤتمر تحالف جماعة الداخل بزعامة عبان رمضان مما أثار غضب جماعة الخارج الملتفة حول أحمد بن بلة الذي دعا إلى عقد مؤتمر موازي لمؤتمر الصوما

م متهما قاداته بإثارة التزعة الجهوية والبربرية، وأوعز لأحمد محساس بتحريض الجيش على قرارات المؤتمر . لكن إسراع مجلس التنسيق إلى بعث العقيد أوعمران إلى الحدود التونسية لإعادة النظام وحادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 أجل هذا الصراع إلى حين.

نتيجة الضغط الفرنسي على العاصمة اضطر أعضاء مجلس التنسيق والتنفيذ إلى اللجوء إلى الخارج . حيث في يوم 23 أوت 1957 أنعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة وتم تأسيس مجلس تنسيق وتنفيذ ثاني غلب عليه الطابع العسكري مما جعل مبدأ أسبقية السياسي على العسكري محل شك، الشيء الذي أثار غضب عبان رمضان وتنصل منه حليفه السابق كريم بلقاسم وامتنع عن مساندته بل كان من أول الموافقين على تصفيته.

يبدو جليا ، من خلال تشكيلة هذا المجلس أنه كان ضد تحالف عبان رمضان خاصة بعد إقصاء رفيقيه بن خدة وسعد دحلب واستشهاد العربي بن مهيدي . مما أدى إلى تغيير موازين القوى في غير صالح عبان رمضان الذي تمت تصفيته في 27 / 12 / 1957 بتواطؤ كل من كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف .

الشيء الذي فسح المجال للعقلاء الثلاثة ( كريم بلقاسم ، بوصوف ، لخضر بن طوبال ) إلى ممارسة السلطة الفعلية وتسيير شؤون الثورة حسب هواهم مما أدى إلى ظهور تحالف جديد سمي في القاموس السياسي الجزائري بتحالف ( B 3 ) .

لكن بعد إنشاء القيادة العامة الموحدة للجيش من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1960 ومنح قيادتها للعقيد الهواري بومدين انهار هذا التحالف وظهر الجيش كقوة سياسية متحدة ومنضبطة ، بل القوة السياسية المنظمة الوحيدة .

ومع قرب الاستقلال أقام الهواري بومدين اتصالات مع القادة التاريخيين المسجونين ، لان الجيش كان يبحث عن واجهة سياسية من القيادات التاريخية يحكم بواسطتها البلاد ، وقد وجد أحمد بن بلة ليقوم بهذه المهمة ليكون أول رئيس للجزائر المستقلة .

إن سيطرة الجيش على مقاليد الحكم في الجزائر المستقلة ، تم بعد أزمة حادة ضربت أجهزة الثورة خاصة بعض انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس يوم 05/25/1962 . هذا المؤتمر الذي عمته الفوضى نتيجة الخلافات الحادة بين مختلف التحالفات والكتل . هذه الاختلافات التي لم تكن حول البرنامج وإنما كانت تتركز حول اختيار الأشخاص داخل أجهزة الحزب ، نتيجة لتداخل المصالح وتشابك التحالفات ، وأدى هذا الصراع إلى بروز تيارين أو تحالفين متصارعين :

- القيادة العامة لأركان الجيش مدعمة بجيش الحدود والولايات الأولى والخامسة والسادسة .

- أغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة والولايات الثانية ، الثالثة و الرابعة إضافة إلى فدرالية فرنسا .

إلا أن السيطرة كانت لصالح قيادة الأركان العامة للجيش نظرا لاختلاف موازين القوى . إلا أن هذا الانتصار كان بثمان غال حيث شهدت صائفة 1962 أحداث دامية راح ضحيتها عدد كبير من الجزائريين .

أ- من 1962 إلى 1978 :

إن التناقضات وصراعات الزمر السياسية ، جعلت مشكل الانسجام داخل الساحة السياسية الجزائرية لا يحل داخل الأطر السياسية السلمية ، وإنما يحل عن طريق القوة والصراعات المبنية على التحالفات التي تحكمها العلاقات الزبائنية والمصلحية .

وهذا ما يفسر سيطرة الجيش - بصفته القوة السياسية المنظمة الوحيدة ، إضافة على سيطرته على وسائل القهر - على مختلف الفعاليات والتكتلات السياسية الأخرى الطامحة للوصول إلى سدة الحكم في الجزائر .

وعلى هذا الأساس ، تعتبر ممارسة السلطة في الجزائر المستقلة ، امتدادا لتلك التي كانت سائدة إبان الثورة التحريرية المبنية على التكتلات والتحالفات بين مختلف الفعاليات .  
ولدراسة الميكانيزمات التي بنيت عليها التحالفات في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1978 ، سوف نتطرق إليها في مرحلتين . مرحلة حكم فيها الجيش من خلف الستار ومرحلة حكم فيها الجيش مباشرة :

- أما المرحلة الأولى : فتبدأ منذ أن تربع بن بلة على عرش السلطة في الجزائر سنة 1962 ، الذي ما كان ليحصل لولا دبابات الجيش ، وقد جرّ بن بلة معه شخصيتين تاريخيتين هما محمد خيضر الذي تقلد منصب الأمانة العامة للحزب وفرحات عباس الذي ترأس المجلس الوطني .

إن هذا التحالف الذي يحمل بذور تصدعه منذ نشأته ، حيث جمع بين ثلاثة أشخاص لا تجمعهم أية رابطة فكرية ، وإنما الهدف الوحيد الذي يجمعهم هو انتقامهم من الحكومة المؤقتة . ويبقى هواري بومدين ومن ورائه الجيش الحلقة القوية في هذا التحالف .

إن هذا الوضع المتميز جعل بن بلة يستند على قاعدة هشة ، حيث أن سلطته ارتكزت على عدم التفاهم بين قوى متناقضة ومختلفة . مما جعله مهددا ليس من طرف الذين أبعدهم عن السلطة فحسب، بل حتى من الذين دفعوه إليها. أمام هذا الوضع لم يجد بن بلة من وسيلة إلا تقوية سلطته الشخصية ، حيث بدأ مشواره بإبعاد كل خصومه السياسيين من الساحة السياسية . بل قام بتصفية حتى حلفاءه .

وفي هذا السياق ، غفل بن بلة أو تغافل عن حقيقة موقعه داخل السلطة السياسية ، ناسيا القوى التي دفعته إلى السلطة والمتمثلة في الجيش بزعامة جماعة وجدة ، هذه الجماعة

التي حاول بن بلة إزاحتها من طريقه لكي ينفرد نهائيا بالسلطة ، وذلك بالتعزيز التدريجي لسلطته على حساب مواقع هذه الجماعة .

كل هذا جعل بن بلة يسيطر في نهاية سنة 1964 على المناصب الأساسية والحساسة في البلاد (رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، الأمانة العامة للحزب ، وزارة المالية، وزارة الداخلية ووزارة الإعلام) الشيء الذي جعل هوة الخلاف تتسع بينه وبين جماعة وجدة .

أما القطرة التي أفاضت الكأس هي إقالة عبد العزيز بوتفليقة من منصبه كوزير للخارجية في 1965/05/26 وهذا في غياب هواري بومدين الذي كان في مهمة خارج البلاد . مما عجل الإطاحة به من طرف الجيش في 19 جوان 1965 . هذا الانقلاب ، كان بمثابة النتيجة المنطقية لتمرّد بن بلة ومساسه بمصالح الجيش ، ككتلة سياسية منظمة وعلى الخصوص مصالح جماعة وجدة التي تتحكم فيه .

أما المرحلة الثانية : فتبدأ من تاريخ 19 جوان 1965 اليوم الذي تم فيه الانقلاب على حكم بن بلة . هذا الانقلاب الذي كرس السيطرة المباشرة والنهائية للجيش على مقاليد السلطة السياسية ، والذي يعد حسب عبد القادر يفصح " بمثابة انتصار لجماعة وجدة 7 المرتبطة بجيش الحدود على الأجهزة الأخرى للثورة "

ج - من 1979 إلى 1989

تبدأ هذه الفترة ابتداء من موت الرئيس هواري في 27 ديسمبر 1978 ، هذا التاريخ الذي كان بمثابة النهاية الحتمية لمجلس الثورة كهيئة سياسية تشرف على السلطة السياسية في البلاد إلا أن أعضائه أخذوا في المناورة بشكل فردي للوصول إلى قمة السلطة قبل انعقاد المؤتمر الرابع للحزب ، الذي يعد موعدا حاسما للفصل في إشكالية انتقال السلطة بعد موت بومدين .

في إطار السباق نحو السلطة بين أعضاء مجلس الثورة ظهرت نزعتين أو تيارين يطران نفسيهما كأفهما الوريثين الشرعيين لأرث بومدين :

- التيار الأول بزعامة العقيد محمد الصالح يحيايوي مسؤول الجهاز التنفيذي للحزب ، مدعما بالمنظمات الجماهيرية. والذي كان يطرح نفسه كمثل للتيار الاشتراكي .

- التيار الثاني الذي يتزعمه عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الذي كان يوصف في الأوساط السياسية بنوع من الانفتاح السياسي والاقتصادي.

إلا أن المؤتمر الرابع للحزب الذي انعقد في 27 جانفي 1979 بمشاركة 3290 مؤتمر يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية ، مع حضور إطارات الجيش بشكل بارز، قد ختم أشغاله بنتيجة ، وإن مثلت خيبة للتيارين المذكورين ، إلا أنها كانت متوقعة ومنطقية - إذا أخذنا بعين الاعتبار المسار السياسي للجزائر وميكانيزمات التداول على السلطة - حيث كرس هيمنة الجيش على السلطة السياسية في البلاد وذلك بعد ترشيح العقيد الشاذلي بن جديد لمنصب رئاسة الجمهورية والأمانة العامة للحزب.

إن المؤتمر الرابع للحزب ، وإن أدى إلى انتقال السلطة ، لأول مرة في الجزائر بطريقة سلمية وفي احترام - ولو ظاهريا - للشكلية الدستورية ، إلا أنه بفرض الجيش لمرشحه - كرّس مبدأ حكم الدولة بواسطة الجيش هذا المبدأ الذي أصبح تقليدا في الجزائر.

لكن هل الانتقال الدستوري للسلطة ألغى الممارسات التي كانت سائدة ، والمتمثلة في الصراعات المبنية على التكتلات والتحالفات داخل أجهزة الحكم ؟

في اعتقادنا، أن ظهور نوع من الانسجام ، بين مختلف الفعاليات المشكلة للنخبة الحاكمة ، لا ينفي وجود الأحلاف المبنية على العلاقات الزبائية .

حيث يشير ميزان القوى إلى انتقال السلطة السياسية من الغرب ( جماعة وجدة ) إلى الشرق ، ويشاطرنا الرأي عبد القادر يفصح : " إن الانتصار المؤقت لمحمد الصالح يحيايوي على عبد العزيز بوتفليقة ، يؤكد تحول السلطة شيئا فشيئا من الغرب ( جماعة وجدة ) إلى الشرق " 8 .

وملاحظة التركيبة البشرية المترتبة على هرم السلطة في عهد الشاذلي بن جديد تظهر سيطرة الجبهة وروابط الولاء . حيث أن أغلب المراكز السياسية في الجيش والدولة والحزب

، سيطرت عليها جماعة تنتمي جغرافيا كلها إلى الشرق الجزائري تربطها برئيس الجمهورية علاقات الماضي المشترك . حيث كان أغلبهم مساعدين للشاذلي بن جديد ، لما كان قائد الفيلق 13 بالمنطقة الشمالية بالحدود التونسية 9 . هذا التحالف الذي أطلق عليه محمد حربي تحالف (منقار الوز) **Bec de Canard** نسبة إلى التسمية التي كانت تطلق على المنطقة الشمالية أثناء الثورة التحريرية 10 .

انطلاقا من هذا ، نلاحظ أن السلطة السياسية في الجزائر ، سيطر عليها جيش الحدود وإن انتقلت من جناحه الغربي ( في عهد بومدين ) إلى جناحه الشرقي ( في عهد الشاذلي بن جديد )

### خاتمة

من خلال هذا البحث نستنتج أن السلطة السياسية التي تبنت إيديولوجية وطنية مبنية على المبادئ المشتركة للجماعة الوطنية ، تتموقع ضمن استمرارية القيم السائدة بحاجة للممارسة الضغط ، كي تحافظ على نفسها ، لكن الصراع لا يكون من أجل تغيير الأساسيات الإيديولوجية للسلطة القائمة ، بل فقط من أجل تغيير الأفراد الحائزين لها ، أي أن السلطة هي الغاية في حد ذاتها .

الشيء الذي جعل انتقال السلطة من جماعة إلى أخرى ، كان بمثابة المتاهة ، التي تؤدي دائما إلى المأزق المسدود مما تكون نتيجته الطبيعية الصراعات الدموية وتصفية الخصوم وإقصائهم من الساحة السياسية نهائيا .

وقد استغلت هذه الجماعات المتنافسة على السلطة العشائرية و الجهوية وعلاقات الولاء في تشكيل تحالفات لترجيح موازين القوى .

وكل هذا كان انعكاسا لمكونات التركيبة الاجتماعية للسلطة السياسية ، سواء من حيث التركيبة البشرية ، التي تنحدر من أصول ريفية، حيث الروح العصبية القبلية قوية ، مما أنتج تركيبة بشرية مجندة على أسس جهوية، حتى يضمن المجددون ثقة وولاء مجنديهم .

أومن حيث المكانة المهيمنة للعنف في النظام السياسي الجزائري والمكانة التفضيلية للجيش مما جعل من هذا الأخير القوة السياسية المنظمة الوحيدة . مما فتح المجال أمامه للسيطرة على السلطة السياسية منذ نشأته .

#### الهوامش :

1- هواري عدي . لماذا فشلت الجزائر في الانتقال إلى الديمقراطية . جريدة الوقت . العدد 12 من 15 إلى 22 فبراير 1994 .

HARBI Mohamed. L'ALGERIE et son destin ( croyants ou citoyens ) Ed . 2- Arcantere PARIS 1992 .P 114

3-ADDI Elhouari. l'Impasse du populisme .ENAL.Alger 1990. p 65

4- A. HAMDAN Krim Belkacem le lion de Djebels , ed Balland 1973 Cité par AEK Yefsah . la question du pouvoir en Algérie . ENAP . Alger 1990 P 24 .

5- إذا استثنينا المنطقة الخامسة ( المنطقة الوهرانية ) كل المناطق حكمها قادة منها : ( الأوراس : بن بولعيد من منطقة أريس باتنة . القبائل :كريم بلقاسم من القبائل . الشمال القسنطيني : ديدوش مراد من سكيكدة . منطقة الجزائر : رابح بباط من منطقة البليدة )

6- تشكل مجلس التنسيق والتنفيذ المنبثق عن مؤتمر الصومام من خمسة أعضاء كلهم من الداخل : ( عaban رمضان ، بن خدة ، بن مهدي ، كريم بلقاسم ، عيسات إيدر ) نلاحظ النزعة الجهوية بوضوح في تشكيلته حيث أغلب أعضائه من القبائل .

7- تتكون جماعة وجدة من خمسة أشخاص كلهم من الغرب الجزائري باستثناء زعيمهم هواري بومدين ، كما تكونوا كلهم في إطار جيش التحرير الوطني بالولاية الخامسة وجيش الحدود بالقاعدة الغربية وهم : ( عبد العزيز بوتفليقة ، شريف بلقاسم ، أحمد مدغري ، القايد أحمد ) .

8-AEK . Yefsah , Opcit . P 313 .

9- المقصود بهم : ( الثبازلي بن جديد ، شريف مساعدي ، محمد بلوصيف ، خالد نزار ) .

10- MHARBI : la politique occulte des clans – revue autrement special Algérie .N° 38 plans 1982 P 121 cité par AEK Yefsah Opcit P448.